



INFLATION REDUCTION ACT OF 2022

استثمارات أمن الطاقة وتغير المناخ في "قانون خفض التضخم الأمريكي لعام 2022"

مراجعة

عبد الفتاح دندي

مدير الإدارة الاقتصادية
والمشرف على إدارة الإعلام والمكتبة

إعداد

ماجد عامر

باحث اقتصادي أول

أكتوبر 2022

استثمارات أمن الطاقة وتغير المناخ

في "قانون خفض التضخم الأمريكي لعام 2022"

تقديم

قام الرئيس الأمريكي بتوقيع قانون خفض التضخم (Inflation Reduction Act - IRA) في 16 أغسطس 2022، عقب موافقة مجلسي النواب والسيوخ، بإجمالي استثمارات تتجاوز قيمتها 430 مليار دولار، منها 369 مليار دولار في مجالات أمن الطاقة وتغير المناخ، وهو أكبر التزام للحد من التغير المناخي في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، وأحد أكبر الاستثمارات العامة لقطاع الطاقة الأمريكي على الإطلاق، حيث ستؤدي الاستثمارات المدرجة في هذا القانون إلى خفض تكاليف الطاقة الاستهلاكية، وزيادة أمن الطاقة الأمريكية، مع تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بشكل كبير.

1. خفض تكاليف الطاقة

سيتم خفض تكاليف الطاقة من خلال توفير مجموعة من الحوافز للمستهلكين، ويشمل ذلك، حوافز مباشرة للمستهلكين لشراء الأجهزة الكهربائية الموفرة للطاقة، واستخدام المركبات التي تعمل بالطاقة النظيفة، وبناء وحدات الطاقة الشمسية على أسطح المباني، والاستثمار في كفاءة الطاقة المنزلية، مع تخصيص جزء كبير من التمويل للأسر ذات الدخل المنخفض. وبناء على ذلك، سيتم العمل على تحقيق الأمور التالية:

- ستوفر الأسرة التي تستفيد من الطاقة النظيفة والاعتمادات الضريبية للسيارة الكهربائية أكثر من 1000 دولار في العام.
- سيتم إعطاء خصم مباشر للأسرة قيمته 14,000 دولار عند شراء المضخات الحرارية أو غيرها من الأجهزة المنزلية الموفرة للطاقة، مما يوفر لها 350 دولار على الأقل سنوياً.
- سيتمكن 7.5 مليون أسرة من تركيب أنظمة الطاقة الشمسية على أسطح منازلهم بخصم ضريبي نسبته 30%، مما يوفر لها مبلغ 9,000 دولار على مدى عمر النظام، أو 300 دولار في العام على الأقل.
- تقديم ما يصل إلى 7,500 دولار من الإعفاءات الضريبية لشراء السيارات الكهربائية الجديدة و4,000 دولار للسيارات الكهربائية المستعملة، مما يساعد الأسر على توفير 950 دولار سنوياً.

➤ وضع الولايات المتحدة الأمريكية على المسار الصحيح لتحقيق أهدافها المناخية، والتي ستوفر لكل أسرة ما متوسطه 500 دولار سنوياً من تكاليف الطاقة الخاصة بهم.

2. أمن الطاقة والتصنيع المحلي الأمريكي

سيتم بهذا الشأن دعم موثوقية الطاقة وإنتاج الطاقة النظيفة إلى جانب ضخ استثمارات ضخمة هي الأكبر على الإطلاق في صناعة الطاقة النظيفة الأمريكية. ويشمل أكثر من 60 مليار دولار لتصنيع الطاقة النظيفة البرية في الولايات المتحدة الأمريكية عبر كامل سلسلة التوريد وتقنيات النقل، مما سيساعد في تخفيف التضخم وتقليل مخاطر صدمات الأسعار في المستقبل، من خلال خفض تكلفة الطاقة النظيفة والمركبات التي تعمل بالنظيفة وتخفيف اختناقات سلسلة التوريد. وسيتم تحقيق هذا الأمر من خلال اتخاذ الإجراءات التالية:

- الإعفاءات الضريبية للإنتاج لتسريع التصنيع الأمريكي للألواح الشمسية، وتوربينات الرياح، والبطاريات، ومعالجة المعادن الهامة، وتقدر استثماراتها بقيمة 30 مليار دولار.
- توفير ائتمان ضريبي استثماري بقيمة 10 مليار دولار لبناء مرافق تصنيع التكنولوجيا النظيفة، مثل المنشآت المصنعة للسيارات الكهربائية وتوربينات الرياح والألواح الشمسية.
- تخصيص 500 مليون دولار ضمن قانون الإنتاج الدفاعي لإنتاج المضخات الحرارية ومعالجة المعادن الهامة.
- تقديم منح بقيمة 2 مليار دولار لإعادة تجهيز مصانع السيارات الحالية لتصنيع سيارات تعمل بالطاقة النظيفة، مما يضمن بقاء وظائف تصنيع السيارات في المناطق التي تعتمد عليها.
- منح قروض تصل إلى 20 مليار دولار لبناء منشآت جديدة لتصنيع السيارات التي تعمل بالطاقة النظيفة في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية.
- تخصيص 2 مليار دولار للمختبرات الوطنية لتسريع أبحاث الطاقة.

3. الاقتصاد الخالي من الكربون

ستعمل الاستثمارات في قانون خفض التضخم الأمريكي على تقليل الانبعاثات في كافة القطاعات الاقتصادية، مما يقلل بشكل كبير من الانبعاثات الناتجة عن إنتاج الكهرباء والنقل والصناعة والمباني والزراعة. وسيتم تعزيز هذا الهدف من خلال اتخاذ الإجراءات التالية:

- الإعفاءات الضريبية للمصادر النظيفة للكهرباء وتخزين الطاقة، مع تخصيص 30 مليار دولار لبرامج القروض والمنح المستهدفة للولايات الأمريكية والمرافق الكهربائية لتسريع الانتقال إلى الكهرباء النظيفة.
- الإعفاءات الضريبية للوقود النظيف والمركبات التجارية النظيفة لتقليل الانبعاثات من قطاع النقل.
- منح ائتمانات ضريبية لتقليل الانبعاثات من عمليات التصنيع، بما في ذلك نحو 6 مليار دولار لبرنامج نشر منشآت صناعية متقدمة جديدة لتقليل الانبعاثات من أكبر مصادر الانبعاثات الصناعية مثل مصانع الكيماويات والفولاذ والإسمنت.
- تخصيص أكثر من 9 مليار دولار للمشتريات الفيدرالية للتقنيات النظيفة أمريكية الصنع، بهدف توفير سوق مستقر لمنتجات الطاقة النظيفة، بما في ذلك 3 مليار دولار لخدمة البريد الأمريكية لشراء مركبات عديمة الانبعاثات.
- تسريع تكنولوجيا الطاقة النظيفة من خلال استثمارات بقيمة 27 مليار دولار لدعم نشر التقنيات للحد من الانبعاثات.
- وضع برنامج للحد من انبعاثات غاز الميثان الصادرة عن إنتاج وتوزيع الغاز الطبيعي.
- تزويد المنازل والشركات بالطاقة النظيفة بحلول عام 2030، بما في ذلك 950 مليون لوحة شمسية، و120 ألف توربين رياح، و2300 محطة بطاريات.
- خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بحلول عام 2030 بنحو 1 جيجا طن أو 40% مقارنة بمستويات عام 2005.

4. الاستثمار في العدالة البيئية " Environmental Justice "

- تصل قيمة الاستثمارات المخصصة لتحقيق العدالة البيئية إلى أكثر من 60 مليار دولار، وتشمل بعض النقاط الهامة، وهي:
- استثمار المنح المخصصة للبيئة، الممولة بقيمة 3 مليار دولار، في مشروعات يقودها المجتمع المحلي لمعالجة الأضرار البيئية والصحية العامة المتعلقة بالتلوث وتغير المناخ.
 - تقديم منح لتقليل تلوث الهواء في الموانئ، مموله بمبلغ 3 مليار دولار، تدعم شراء وتركيب معدات وتكنولوجيا عديمة الانبعاثات في الموانئ.
 - تخصيص 1 مليار دولار لمركبات النقل الثقيل العاملة بالطاقة النظيفة، مثل الحافلات المدرسية.

5. المزارعون ومالكو أراضي الغابات والمجتمعات الريفية القادرة على الصمود

تخصيص استثمارات غير مسبوقة لضمان أن تكون المجتمعات الريفية في طليعة الحلول المناخية. وهو ما يؤكد على الدور المركزي للمنتجين الزراعيين ومالكي أراضي الغابات في الحلول المناخية من خلال الاستثمار في الزراعة المناخية واستعادة الغابات والحفاظ على الأراضي، وضخ استثمارات كبيرة في تطوير الطاقة النظيفة في المجتمعات الريفية، وسيتم ذلك من خلال القيام بالآتي:

- تخصيص أكثر من 20 مليار دولار لدعم ممارسات الزراعة الذكية مناخياً.
- تقديم منح بقيمة 5 مليار دولار لدعم الغابات الصحية المقاومة للحرائق، وحماية ما يقرب من 2 مليون فدان من الغابات الوطنية، وزراعة الأشجار في المناطق الحضرية.
- الإعفاءات الضريبية والمنح لدعم الإنتاج المحلي للوقود الحيوي، وبناء البنية التحتية اللازمة لوقود الطيران المستدام وأنواع الوقود الحيوي الأخرى.

ومن خلال استعراض استثمارات أمن الطاقة وتغير المناخ في "قانون خفض التضخم الأمريكي لعام 2022"، يتضح أن هذا القانون يستهدف خفض تكلفة التقنيات منخفضة الكربون على نطاق واسع، مما يجعل العديد منها أكثر قدرة على منافسة التقنيات القائمة على الوقود الأحفوري في العديد من القطاعات بحلول عام 2030، من خلال تعزيز الطاقة المتجددة والمركبات الكهربائية والهيدروجين والمكونات الرئيسية الأخرى للاقتصاد منخفض الكربون.